الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال

The Palestinian Fund for Employment & Social Protection for Workers

التقرير النصف سنوي

2020

الفهرس

الملخص التنفيذي 1

الفصل الاول : الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية: الخلفية والإطار القانوني 2

خلفية عن الصندوق 3

المرجعية القانونية 3

النشأة والتأسيس 4

الرؤية 4

الرسالة 4

الفصل الثاني: حقائق وأرقام 5

حقائق وأرقام الربع الثاني عام 2020 6

ملخص الإنجازات منتصف عام 2020 7

الفصل الثالث: برامج الصندوق الرئيسة /الاهداف الاستراتيجية 9

أولا: برنامج تطوير فرص الاعمال 10

1-برنامج Start Up Palestine 10

2-برنامج مشروعك 21

ثانيا: برنامج كسب الخبرات 22

2.1 مشروع الآمال الخضراء لغزة: مشروع التنمية الاجتماعية والبيئية في المناطق السكنية في أبراج الندى وعزبة عبد ربه وأبراج العودة. 22

2.2 مشروع الإنعاش الاقتصادي من خلال توفير العمل الكريم في قطاع غزة (التشغيل المؤقت) 23

ثالثا: برنامج الاستجابة للطوارئ والبنية التحتية المجتمعية 24

3.1 مشروع التمويل من موازنة الصندوق "برنامج خلق فرص عمل للتشغيل المباشر 24

3.2 مشروع خطوات السلام 25

رابعا: برنامج تعزيز أداء الصندوق التنظيمي تجاه رسالته ورؤيته 25
4.1 مشروع بناء قدرات صندوق التشغيل تحت إطار "مشروع غزة الطارئ للعمل مقابل المال ودعم التشغيل الذاتي عبر الانترنت". 25
الفصل الرابع (قائمة الانشطة /اتفاقيات جديدة /شركاء جدد) 27
قائمة الانشطة التي قام بها الصندوق خلال النصف الأول من العام 2020 28
اتفاقيات جديدة..... 32
شركاء جدد 33
الفصل الخامس (خطر الضم وجائحة كورونا) 34
عام 2020، عام التحديات: خطر الضم وجائحة كورونا..... 35
الفصل السادس (المعيقات / الدروس المستفادة / التوصيات) 38
1.المعيقات... 39
2.الدروس المستفادة... 40
3.التوصيات.....41

الملخص التنفيذي

يعكس التقرير النصف سنوي الانجازات التي قام بها الصندوق الفلسطيني للتشغيل خلال الفترة الواقعة بين 1.1.2020 و 30.6.2020، واعتمد التقرير عرض المعلومات من خلال اظهار الانجاز خلال فترة الستة أشهر. وقد تم عرض المعلومات من خلال تفصيل الانجازات بشكل منفصل حسب كل برنامج من برامج الصندوق .

في الفصل الاول، تم تقديم عرض خلفية عن الصندوق. أما في الفصل الثاني فقد تم عرض حقائق وأرقام حول وضع العمل و البطالة و الفقر في فلسطين في ظل المشهد الكوروني بالرجوع للمعلومات الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني فيما يتعلق بالنصف الأول من عام 2020، وتم عرض ملخص انجازات الصندوق في ارقام خلال الستة أشهر الأولى ومقارنة الإنجازات في ظل ازمة جائحة كورونا، أما الفصل الثالث فقد تم عرض البرامج والمشاريع التي ينفذها الصندوق وهي التي مرتبطة بتحقيق الأهداف و تم عرض الأثر المتحقق و المتوقع لكل من هذه التدخلات، بالإضافة انه قد تم التركيز على عرض المخرجات لكل مشروع بشكل منفصل وخصوصا عدد فرص العمل التي تم خلقها بشكل دائم والتي قدرت ب 481 فرصة وفرص العمل التي تم خلقها بشكل مؤقت والتي قدرت ب388 فرصة، وقد بلغ عدد المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تم تأسيسها 199 مشروع منذ بداية العام 2020 وحتى نهاية حزيران. وبلغ عدد المستفيدين المباشرين الكلي والذي يشمل اعداد افراد عائلات المستفيدين من المشاريع واستفادوا تحت إطار تحسين سبل العيش المستدام، وايضا تم استعرض توزيع المشاريع والمستفيدين والفرص حسب قطاعات الإنتاج وحسب المناطق. اما فيما يتعلق بالفصل الرابع تم التطرق الى سرد النشاطات التي قام بها الصندوق والاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تم توقيعها خلال الستة أشهر الأولى من عام 2020 وتم عرض قائمة بأسماء الشركاء الجدد الذين تم توقيع مذكرات تفاهم معهم للتعاون والشراكة على تنفيذ العديد من النشاطات المختلفة التي تصب في تحقيق الاهداف الإستراتيجية للصندوق .

الفصل الخامس ، تم عرض التحديات التي واجهها الصندوق وخصوصا عرض الاثار السلبية الناتجة عن انتشار حائجة كورونا على قطاع العمل والاقتصاد في فلسطين، بالإضافة لعرض دور الصندوق في مواجهة قرار الضم وخصوصا منطقة الاغوار وكيفية تنفيذ برامج تساهم في تعزيز صمود أهلها والتركيز على تقديم الدعم لأهلنا في الاغوار من خلال تنفيذ المشاريع المختلفة، وأخيراً بالإضافة إلى تطرق الفصل السادس لسرد للتحديات و المعيقات الرئيسية التي واجهت الصندوق خلال هذه الفترة في تنفيذ المشاريع و البرامج، وتم عرض الدروس المستفادة والتوصيات التي يجب اخذها بعين الاعتبار في المرحلة القادمة.

الفصل الاول : الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية: الخلفية والإطار القانوني

الفصل الاول : الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية: الخلفية والإطار القانوني خلفية عن الصندوق

جاء إنشاء الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال، لدعم التطوير الاقتصادي من خلال تفعيل وتحفيز سياسات سوق العمل بهدف خلق وتوليد فرص عمل دائمة وتنمية رأس المال الاجتماعي بما يؤدي الى محاربة الفقر والبطالة على أساس استراتيجي وجاء ذلك ترجمة لتوصيات محلية وعربية ودولية وتوجهات منظمة العمل العربية الدولية، تكللت بصدور مرسوم رئاسي رقم (9) لعام 2003 الداعي لإنشاء الصندوق الفلسطيني للتشغيل.

المرجعية القانونية

أ. مرسوم رئاسي رقم (9) لسنة 2003 بشأن إنشاء الصندوق (مادة 2،3)، والذي ينص على:" ينشأ صندوق يسمى (صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية للعمال) يتمتع بالشخصية الاعتبارية ويكون له ذمة مالية مستقلة. يختص الصندوق بتوفير الموارد المالية والفنية للمعاونة في تنمية الموارد البشرية وتطوير قطاع الأعمال في الأراضي الفلسطينية، وخلق فرص عمل تستجيب لاحتياجات التجمعات السكانية من خلال تمويل أو دعم مشاريع في المجالات الإنتاجية أو الخدماتية".

ب. قرار مجلس الوزراء رقم (17/28) بتاريخ 2014/12/09م، والذي ينص على:" اعتماد الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال كجهة مرجعية لعملية التشغيل، وتشمل كافة الاعمال والمبادرات الشبابية والريادية والتدريب والتأهيل والتوظيف والريادة والابداع من خلال اقامة المشاريع الريادية الصغيرة والصغيرة جدا تتميز بالإبداع والديمومة".

ت. قرار مجلس الوزراء رقم (17/103) بتاريخ 2016/05/17م، والذي ينص على:" الطلب من جميع الوزارات والمؤسسات الرسمية تزويد الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية ببيانات الجهات المخولة للقيام بنشاطات شبابية تعمل في نفس المجال. وقرر بمخاطبة الوزارات بدعوة جميع المؤسسات والمبادرات العاملة في مجال التشغيل في فلسطين لتنسيق فعالياتها مع الصندوق والتسجيل فيه، كحاضنة لكافة الأعمال والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية في مجال خلق فرص عمل ودعم المشاريع الريادية".

النشأة والتأسيس

لا زالت معدلات البطالة في فلسطين في تزايد مستمر عام تلو الاخر، ويشكل الاحتلال، الحصار الخانق، والسيطرة على الموارد الفلسطينية العامل الأول في هذا الارتفاع الملموس، اضافة إلى حالة الركود الاقتصادي في السوق الفلسطينية وضبابية الرؤية المستقبلية التي تحد من عملية الاستثمار .

ومن هنا كان لا بد من مواجهة البطالة المستشرية من خلال خطة ممنهجة ومدروسة، تؤتي ثمارها على المدى البعيد لاستيعاب معدلات البطالة، والتخفيف من حدة الفقر، فجاءت نشأة الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال كمؤسسة فلسطينية وطنية، مستقلة ماليا واداريا، تهدف الى العمل على دعم الاقتصاد، وتطوير بيئة الأعمال في فلسطين، للمساهمة في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية، ويأتي ذلك انسجاما مع تطلعات الصندوق للنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشكل رافعة حقيقية لتأسيس اقتصاد قوي ومتين .

تأسس الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال في العام 2003 بموجب مرسوم رئاسي رقم (9)، ليتحول فيما بعد الى مظلة وطنية للبرامج والمشاريع التي من شأنها خلق فرص العمل للشباب وخاصة الخريجين من كلا الجنسين، وذلك بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء في العام 2014 .

يشكل الصندوق كيانا أساسيا لاحتواء كافة الأعمال والنشاطات الاقتصادية وخاصة المتعلقة بخلق فرص عمل ودعم المشاريع الريادية، ولمساعدة الصندوق في القيام بمسؤولياته الوطنية أصدر مجلس الوزراء قرارا عام 2016 يدعو كافة الوزارات والمؤسسات الرسمية للتنسيق مع الصندوق وتزويده ببيانات كافة الجهات ذات العلاقة لتنسيق فعالياتها مع الصندوق .

وينفذ الصندوق مجموعة من البرامج والمشاريع الهامة المتعلقة بخلق فرص العمل، وتقديم الخدمات الاستشارية للأعمال، ودعم التشغيل الذاتي والمشاريع الريادية، ويستهدف في كافة برامجه ومشاريعه الخريجين الشباب، المرأة، الأشخاص المهمشين، التعاونيات، والعاطلين عن العمل.

الرؤية

مجتمع فلسطيني خالي من البطالة يتمتع فيه كل المشاركين في سوق العمل بفرص عمل لائقة تساهم في الحد من الفقر وتحقق الأهداف الوطنية العليا المعززة لكرامة وحقوق الفلسطينيين.

الرسالة

نسعى إلى توفير فرص عمل مستدامة للعاطلين عن العمل، وبما يمكننا من الاضطلاع بدورنا كمظلة وطنية للتشغيل وريادة الأعمال"

الفصل الثاني: حقائق وأرقام

الفصل الثاني: حقائق وأرقام

حقائق وأرقام منتصف عام 2020

- لغت نسبة البطالة في فلسطين25 % (14.2% الضفة الغربية، 45.5% قطاع غزة) حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل في الربع الأول من عام 2020، 336300 (39.6% اناث و21.4% ذكور).
- بلغ عدد العمال في فلسطين 1010 ألف عامل (61% في الضفة الغربية 26% في قطاع غزة و13% في الداخل المحتل والمستوطنات).
- نسبة المشاركة في القوى العاملة في فلسطين بلغت 43.1% من اجمالي القوة البشرية العاملة (بلغت نسبة مشاركة الاناث في القوة العاملة 17.4% بينما بلغت 68.2% للذكور)
- متوسط حجم الاسرة الفلسطينية بلغ 5.1 افراد للعائلة.
- بلغت نسبة الاسر التي تترأسها نساء في فلسطين 11% (12% في الضفة الغربية و9% في قطاع غزة)
- بلغ عدد العاملين في اسرائيل والمستعمرات الاسرائيلية 120الف عامل (21 ألف في المستوطنات مع انخفاض بحوالي 3000 عامل عنه نهاية العام الماضي).
- انخفض عدد العاملين في السوق المحلي بنسبة 1.9% في الربع الأول من العام 2020.
- 29% من المستخدمين في القطاع الخاص يتقاضون اجرا شهريا اقل من الحد الادنى (1450شيكل). بواقع انخفاض وصل الى 10% عن العام 2018.
- ارتفعت نسبة العاملين من الاطفال (10-17 سنة) في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة بواقع 3% في الضفة و1% في غزة.
- بلغت نسبة الفقراء في فلسطين 29%، وقد بلغت النسبة في قطاع غزة حوالي أربعة اضعاف مقارنة مع الضفة الغربية، (خط الفقر المدقع للأسرة المرجعية (2 بالغين و3 افراد) 1974 شيكل) (2007).
- حتى نهاية 2020، من المتوقع ان ينخفض الناتج المحلي بنسبة 14% بالمقارنة مع سنة 2019.

ملخص الإنجازات منتصف عام 2020

التمويل موزع حسب المناطق:

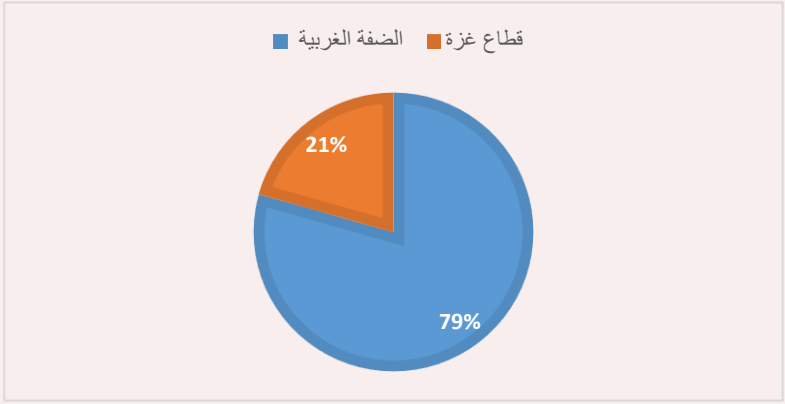

التمويل موزع حسب الجنس:

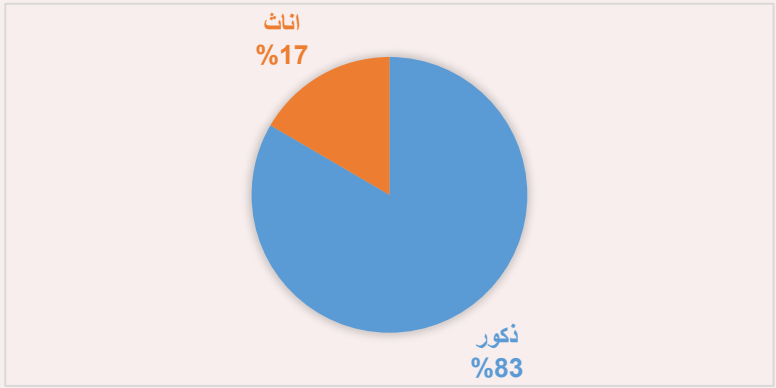

- تم دعم أنشاء وتطوير **199** مشروع مدر للدخل خلال الستة شهور الأولى من عام 2020 (منها 158 في الضفة الغربية و41 في غزة).
- 17% من المشاريع خصصت للنساء، ، وحصل الذكور على النسبة الأعلى خلال النصف الأول من هذا العام ، و نسبة التوزيع تتناسب مع عدد الطلبات الكلية التي تم تقديمها.
- تم خلق **481** فرصة عمل دائمة و**388** فرصة عمل مؤقته والتي تم توفيرها من خلال مشاريع التشغيل الذاتي، و**295** فرصة عمل مؤقتة ضمن برنامج التشغيل المؤقت.
- استفاد من برامج ومشاريع الصندوق بشكل مباشر ويشمل أعداد افراد العائلة، المستفيدين من تحسن سبل العيش المستدام نتيجة تحسن الدخل**6690**، في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- **14** شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة استطاعوا ان يؤسسوا مشاريعهم الخاصة من خلال برنامج مستقبلنا الموجه لدعم هذه الفئة وذلك خلال الستة شهور الأولى من عام 2020. و**12**اخرين ذكورا واناثا استفادوا من العمل ضمن برنامج التشغيل المؤقت وشارك ما لا يقل عن **40** شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة في تدريبات خاصة ذات علاقة بتطوير المشاريع وادارتها والتسويق. مع العلم ان 6% من مجمل السكان لديهم صعوبة خاصة اما حركية وهي الاعلى نسبة او غيرها وهي الأقل نسبة.
- بلغ حجم المصروف من الموازنة الخاصة والمحددة لتنفيذ المشاريع خلال الستة شهور الأولى من عام 2020، 2.2 مليون دولار، بنسبة 43%من التمويل المتبقي حيث تم صرفها على تنفيذ النشاطات المختلفة ضمن المشاريع وتشمل أيضا تنفيذ برنامج التدريب الخاص المنفذ تحت إدارة الصندوق.

الوضع المالي للمشاريع

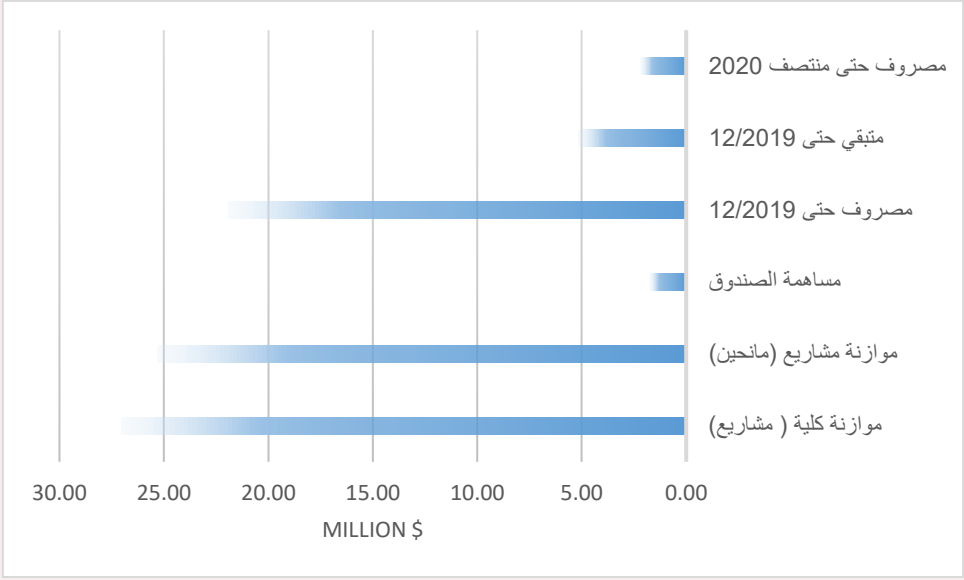

الفصل الثالث: برامج الصندوق الرئيسة /الاهداف الاستراتيجية

الفصل الثالث: برامج الصندوق الرئيسة /الاهداف الاستراتيجية:

أولا: برنامج تطوير فرص الاعمال

ويشمل برنامجين رئيسيين:

1-برنامج Start Up Palestine

2-برنامج مشروعك الممول من بنك فلسطين

1-برنامج Start Up Palestine

تم اطلاق مشروع Start Up سنة 2014، بتمويل من الوكالة الانمائية للتعاون الايطالي، تحت ادارة الصندوق وبالشراكة مع وزارة المالية، ويهدف بشكل رئيسي الى دعم المبادرين من الفئات المهمشة اجتماعيا و اقتصاديا، الخريجين الجدد و صغار المزارعين وقد ساهم هذا البرنامج الرائد والاستثنائي، في تحسين الاثر الاجتماعي و الاقتصادي مع ضمان الاستدامة للشركات المتوسطة و الصغيرة ومتناهية الصغر التي تم اعطائها الاولوية حيث تم تأسيس محفظة خط ائتمان مميزة وخاصة لهذا الغرض، تم البدء بسداد هذه القروض من قبل مؤسسات الإقراض، وبلغت نسبة السداد 49% من قيمة الاساسية لخط الائتمان (14مليون يورو)، وتراجعت نسبة السداد وخاصة في الربع الثاني من عام 2020 ،حيث وصلت الى ما يقارب 50% من المخطط، حيث تم تأجيل دفعات شهري نيسان و أيار لمدة ثلاثة أشهر تماشيا مع قرار رئاسة الوزراء وسلطة النقد لتأجيل دفعات المقترضين بسبب جائحة كورونا. ومن المتوقع ان يتم البدء في تنفيذ برنامج اقراض جديد من دفعات السداد من المؤسسات المقترضة وذلك مع بداية عام 2023 وبنفس الالية المتبعة ضمن المرحلة الأولى والثانية.

مخرجات المشروع خلال النصف الأول من عام 2020

تم تنفيذ مجموعة من ورش العمل والتدريبات بواسطة دائرة الفنية:

- تم تنفيذ 40 ورشة عمل تهدف للترويج للبرنامج وللصندوق ونشر ثقافة التشغيل الذاتي وريادة الأعمال، وخلال هذه المرحلة تم تنفيذ 40 ورشة عمل في 8 محافظات بواقع 5 ورشات عمل لكل محافظة، شارك فيها 591 شخص (299 ذكر، 294 انثى).

- تم تنفيذ 8 تدريبات متخصصة في إدارة المشاريع الصغيرة واعداد دراسات الجدوى بواقع 5 ورش-أيام تدريبية لكل مجموعة بواقع مجموعة لكل محافظة وقد شارك فبها 117 متدرب (58ذكر و59 انثى)، وتم تقسيم هذه الورش إلى الأجزاء الرئيسية التالية:

(أ) إنشاء المشروعات الصغيرة، ويشتمل على: المهارات الحياتية والإدارية، القيمة-الميزة التنافسية للمنتج أو الخدمة وتحليل السوق (تحليل ال 5 قوي-عوامل المؤثرة في السوق)، الخطة المالية الإجراءات اللازمة لإنشاء مشروع صغير،

(ب) جلسات منفصلة وخاصة: لتطوير دراسة الجدوى من فكرتك لمشروعك الصغير

- تم فلترة أفضل المتقدمين من كل محافظة حسب فكرة مشروعه ضمن ست محددات وتم تنفيذ تدريبات متخصصة معهم بالإضافة لتدريب 3 مجموعات من مخرجات المسابقات الشبابية مع مجالس التشغيل في رام الله ونابلس وغزة، وتم تنفيذ تدريب إضافي خاص بمجموعة من ذوي الإعاقة في محافظة الخليل.

قيمة السداد من قيمة التمويل الكلية حتى منتصف عام 2020

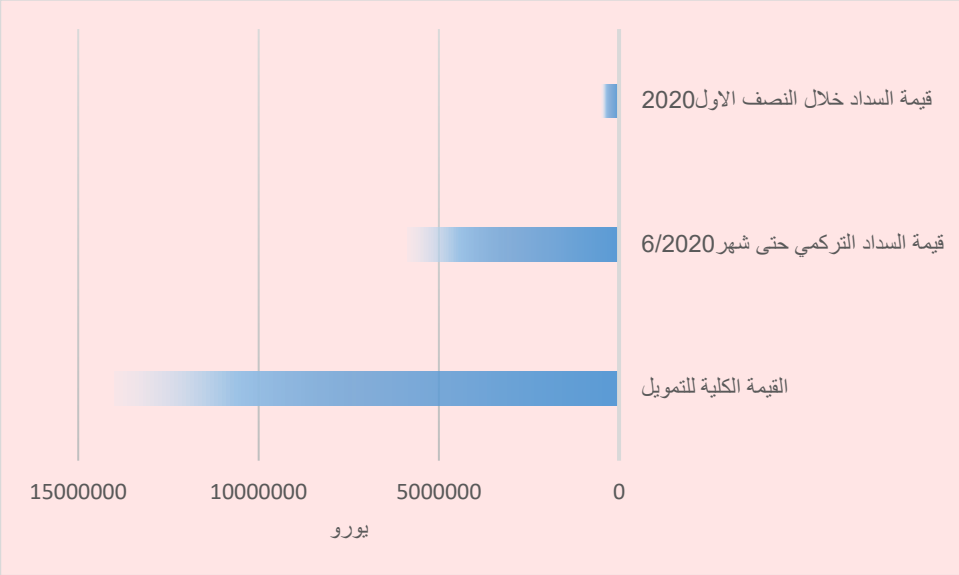

من مشاريع البرنامج

1.1 مشروع "مستقبلنا":

يهدف الى تعزيز دور الشباب والفئات المهمشة والضعيفة، ودعم المبادرات بالإضافة لبناء وتطوير مهارات الشباب والتركيز على ادماج وتعزيز دور ذوي الاحتياجات الخاصة من ناحية اجتماعية واقتصادية والمساهمة في سد فجوة الفقر لدى العائلات المعرضة لسياق الانكشاف. وتقوية الجمعيات والمؤسسات ذات العلاقة، ويقوم المشروع على تقديم قروض ميسرة بفائدة لا تزيد عن 2 %. وشمل المشروع ايضا تقديم برنامج بناء قدرات ودعم فني للجمعيات النسوية وعلى تأسيس مشاريعها المنتجة مثل مشاريع التصنيع الغذائي.

إنجازات النصف الأول من عام 2020:

- تم تأسيس 14مشروع صغير مدر للدخل
- تم خلق 16 فرصة عمل دائمة و24 فرصة عمل مؤقتة
- استفاد بشكل مباشر 204 شخص

قيمة السداد من قيمة التمويل الكلية حتى منتصف عام 2020

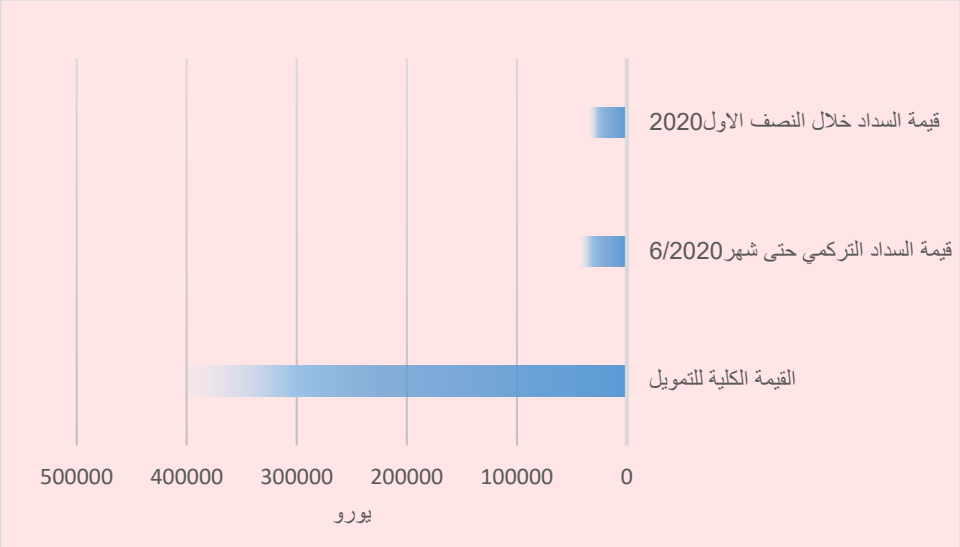

توزيع التمويل حسب القطاعات:

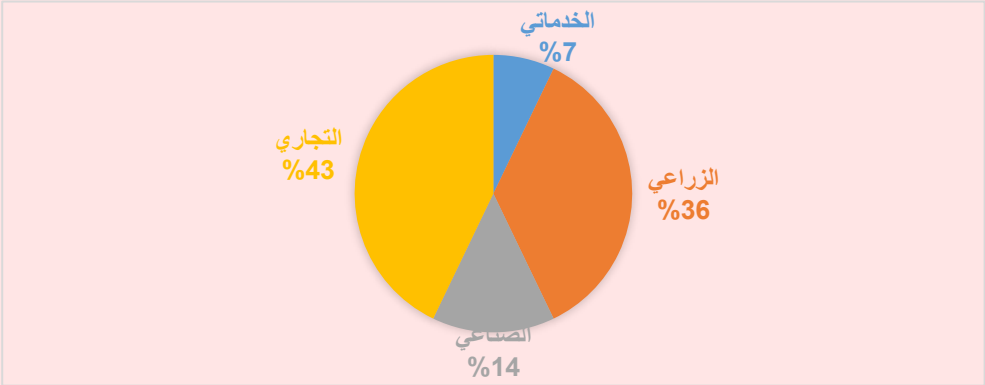

احدى مشاريع ذوي الاحتياجات الخاصة -نابلس

1.2 مشروع "تعزيز دور اتحاد الجمعيات التعاونية للتسليف والتوفير في تحسين الوضع المعيشي للأسر المحرومة":

بلغت قيمة المشروع الكلية 3 مليون يورو، و هو يهدف الى منح قروض لاتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، ويتم من خلاله اعادة منح القروض للأعضاء على شكل ضخ سيولة /رسملة /تمويل مشاريع مدرة للدخل والتي تهدف لتوفير فرص عمل مدرة لدخل الرياديات /ين الاعضاء في جمعيات التوفير والتسليف المنطوية تحت مظلة الاتحاد بهدف تحسين الوضع المعيشي لأسرهم والوصول الى الفئات المهمشة والمحرومة وتحمل المسؤولية الاجتماعية معهم والمساهمة في تحسين الوضع الاقتصادي –الاجتماعي لهم .لم يتم استهداف لاي مستفيدين جدد لفترة النصف الأول من عام 2020، بسبب معيقات فنية و بسبب مشكلة انتشار وباء كورونا في الربع الثاني من هذا العام .

1.3 مشروع "تعزيز روح المبادرة والتشغيل الذاتي من خلال خلق المنافسة في مشاريع الشباب" / المجالس المحلية للتشغيل والتدريب والتعليم التقني (رام الله، نابلس، غزة)

قام الصندوق الفلسطيني للتشغيل، وبالتعاون مع مجالس التشغيل في محافظات رام الله والبيرة ونابلس وغزة وبالشراكة مع المؤسسة المصرفية الفلسطينية و الوكالة الايطالية للتعاون الإنمائي (AICS)، بإطلاق مسابقات للمبادرات الشبابية، بهدف دعم تأسيس مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر مدره للدخل، وذلك من خلال تقديم تمويلات بقيمة تصل الى 15000$ بمرابحه صفريه لكل من المشاريع الفائزة والمتميزة في المسابقة، وذلك بهدف خلق فرص عمل جديدة للرياديين والمبادرين الشباب وأصحاب المشاريع الصغيرة، وتشغيل العاطلين عن العمل لزيادة فرص التشغيل الذاتي وتعزيز ثقافة الإنتاج وريادة الأعمال في كل من محافظة نابلس ومحافظة رام الله والبيرة وقطاع غزة. وقد بدأ تنفيذ المشروع في 1.12.2019 وينتهي في 1.12.2020.

إنجازات النصف الأول من عام 2020:

- تم تقديم تدريبات ل 20 شابة و34 شاب في مجال (مهارات حياتية ومهارات ادارة المشروع، تحليل السوق ونموذج العمل، التحليل المالي ودراسة الجدوى الاقتصادية، تدريب عملي على تطوير خطة العمل ونموذج خاص)، حيث تم اعتماد طريقة التدريب عن بعد بواسطة استخدام برامج خاصة لذلك مثل برنامج زووم، وذلك بسبب انتشار جائحة كورونا.

- تم اعداد وعقد 18ورشة توعية للبرنامج من خلال شرح آلية تقديم المسابقة وتعزيز دور العمل الريادي، وتقديم الإرشاد في كتابة دراسة الجدوى الاقتصادية واستفاد منها 360 شاب و247 شابة، منهم 30 شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تم فرز طلبات المتقدمين في المحافظات الثلاث المستهدفة وكان عددها الكلي 296 طلب، ويتم حاليا اجراء التقييم النهائي لاختيار المستفيدين من البرنامج. حيث سيتم اختيارمن24 الى 30 مستفيد.

ورشة تعريفية وتوجيهية حول البرنامج-بزاريا-نابلس

1.4 مشروع "تعزيز ريادة الأعمال والتشغيل الذات(فجر القدس)":

ينفذ المشروع بالتعاون مع مؤسسة فجر القدس للقروض والشؤون المالية وبتمويل من الوكالة الايطالية للتعاون الإنمائي (AICS)، وهو مشروع خلق فرص عمل جديدة وتشغيل العاطلين عن العمل في مدينة القدس من خلال التشغيل الذاتي والتشجيع على المشاريع الريادية الابتكارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بهدف توفير حياة كريمة وعمل لائق لكل ريادي وتحويل رغبته الى واقع عملي ويهدف المشروع أيضا الى الإسهام في تحسين بيئة الاعمال والبنية الاقتصادية داخل مدينة القدس وفتح افاق

عمل في مجالات مرتبطة بتنفيذ المشاريع للفئات المستهدفة والهادفة إلى خلق فرص عمل مستدامة وتعزيز قدرات ومبادرات الشباب ومشاركتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع العمل الحر لتعزيز صمودهم وامكاناتهم على ارضهم. وايضا دعم صمود سكان مدينة القدس وخاصة الشباب الخريجين/ات، والمتعطلين/ات عن العمل والإسهام في الاستيعاب التدريجي للقوى العاملة المحلية وتوفير فرص تشغيل للمتعطلين عن العمل وأيضا تشجيع التفكير والتميز وتوليد الأفكار الإبداعية الشبابية. سوف يتم استهداف 8 مستفيدين على الأقل ضمن هذه المشروع، بدأ تنفيذ المشروع شهر كانون اول 2019 واستمر لمدة ستة أشهر.

إنجازات النصف الأول من عام 2020:

- تم تأسيس 8 مشاريع صغيرة مدرة للدخل
- تم خلق 20 فرصة عمل دائمة و26 فرصة عمل مؤقتة
- استفاد بشكل مباشر 235 شخص

توزيع التمويل حسب القطاعات

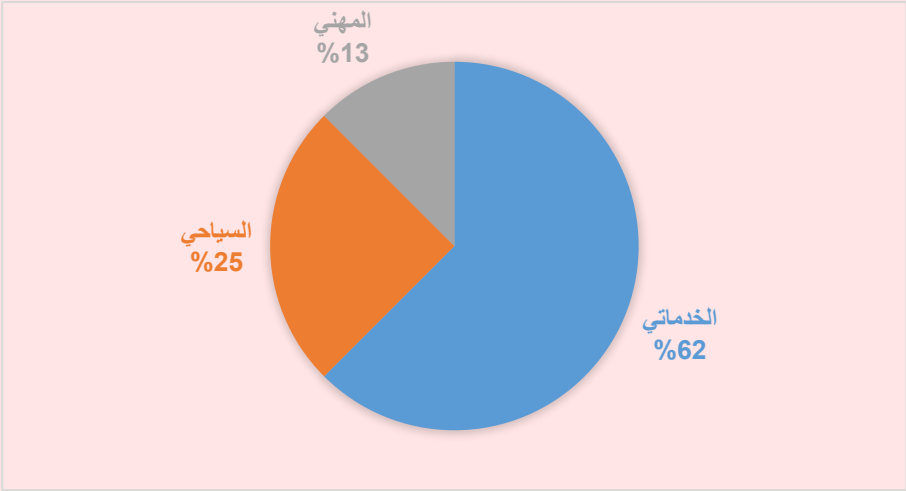

صورة مشروع صالون حلاقة للمستفيد عطا عوض الله- القدس

1.5 مشروع التمويل الإسلامي مع المؤسسة المصرفية الفلسطينية:

يقوم الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال بالشراكة مع المؤسسة المصرفية الفلسطينية على تنفيذ مشروع "التمويل الإسلامي" لتقديم تمويل مشاريع من خلال المرابحة الإسلامية وفقا للشريعة الإسلامية التي تلبي احتياجات ومتطلبات العملاء ويهدف المشروع لتوسيع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحفيز فرص التوظيف، مما يضاعف الطاقة التشغيلية والإنتاجية ومنح الائتمان للفئات الضعيفة، بما يضمن تخفيف حدة الفقر ومعدلات البطالة المرتفعة بين فئات الشباب والعاطلين عن العمل في فلسطين و توفير تمويل اسلامي قائم على نظام المرابحة وفقاً للشريعة الإسلامية والمساهمة في دعم وتطوير الفئات المهمشة لتحقيق الاكتفاء والنمو الاقتصادي. واخيرا المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. بدأ تنفيذ المشروع في تشرين اول 2019 ويستمر لمدة سنة. يبلغ معدل قيمة المنح التمويلية الواحدة 15000 $. وقد يصل عدد المستفيدين الى أكثر 60 مستفيد.

إنجازات النصف الأول من عام 2020:

- تم تأسيس 50 مشروع صغير مدر للدخل (28 الضفة، 22 غزة)
- تم خلق 126 فرصة عمل دائمة و75فرصة عمل مؤقتة
- استفاد بشكل مباشر 1025شخص

حجم قيمة السداد من قيمة التمويل الكلية حتى منتصف عام 2020

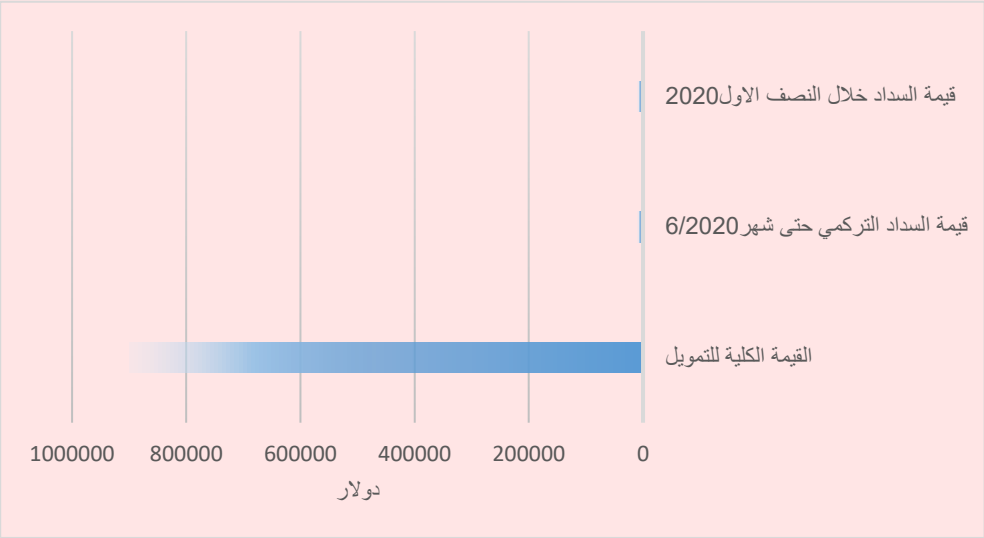

توزيع التمويل حسب القطاعات

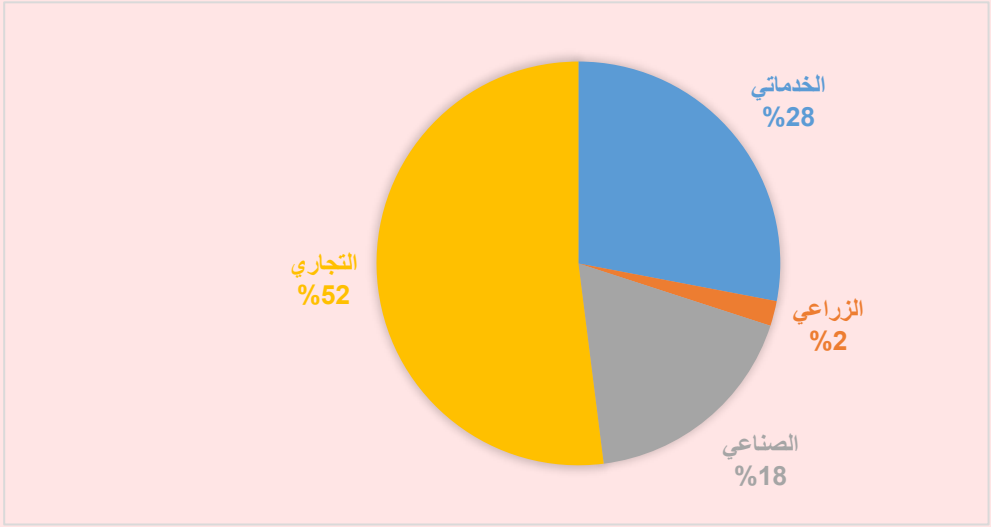

1.6 مشروع برنامج الإقراض الطارئ (صمود):

هو برنامج طارئ تم تأسيسه لدعم المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتي تضررت جراء انتشار جائحة كورونا، المشروع عبارة عن مبادرة أطلقها الصندوق الفلسطيني للتشغيل بمحفظة تأسيسية تبلغ (4,000,000) دولار، وأتت انسجاما مع خطة الاستجابة الطارئة لوزارة العمل، حيث يشمل البرنامج ميزات عدة تساهم في سهولة وصول المنشآت للتمويل منخفض التكاليف وبميزات سداد تساعد هذه المنشآت على التعافي والحفاظ على إنتاجيتها وقدرتها التشغيلية. تم إطلاق المشروع والبدء باستقبال الطلبات في تاريخ 27-05-2020.

إنجازات النصف الأول من عام 2020:

- تم منح (94) قرض جديد (87 ضفة، 7 غزة)
- تم خلق235 فرصة عمل دائمة و188 فرصة عمل مؤقتة
- استفاد بشكل مباشر 2157 شخص

قيمة التمويل المصروف حتى منتصف 2020

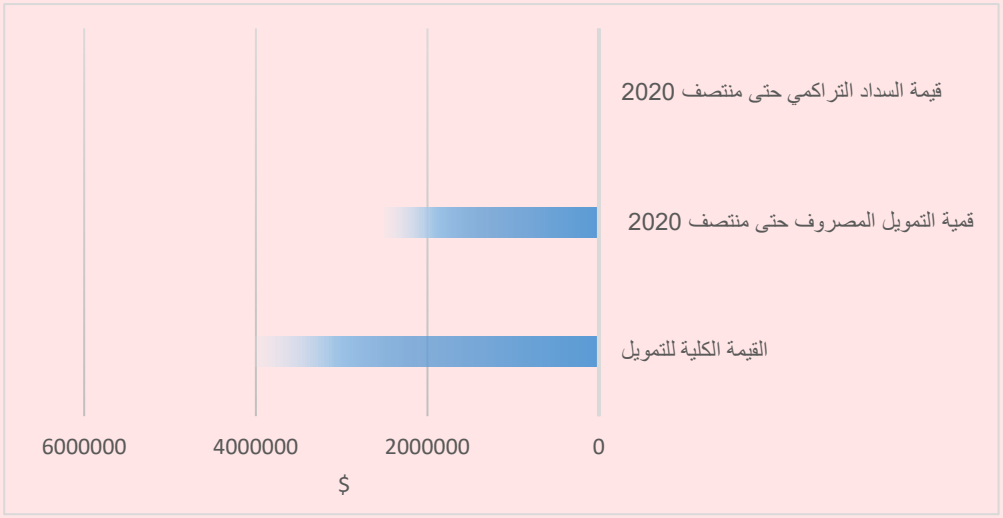

توزيع التمويل حسب القطاعات

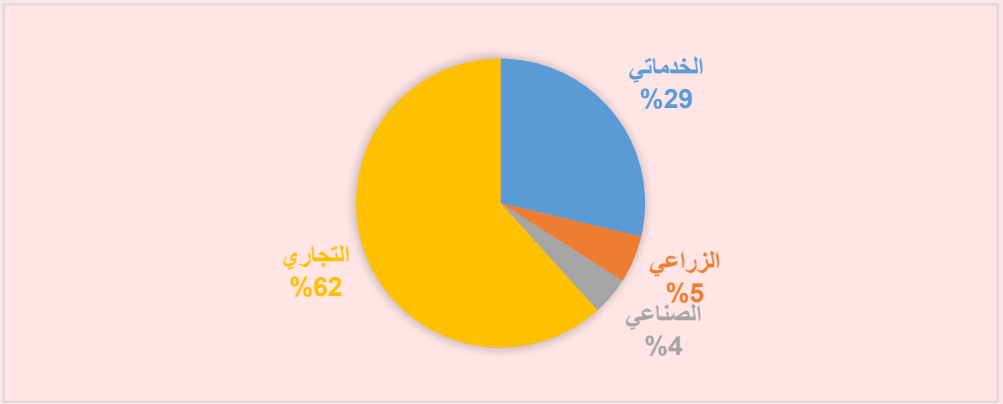

2-برنامج مشروعك

بدأ المشروع في نهاية عام 2018 ،ويعتبر برنامج مشروعك من أهم المشاريع التي أسست لشراكات مع قطاع البنوك ،وبناء سياسة تعزيز دورها و ادماجها في التنمية الاقتصادية والحد من البطالة في فلسطين من خلال المساهمة في دعم وتأسيس المنشآت الصغيرة و متناهية الصغر لفئات العاطلين عن العمل واصحاب الافكار الريادية وخصوصا من الشباب و الخريجين الجدد ، وشمل البرنامج تقديم الدعم الفني و المتابعة وتقديم الخدمات الاستشارية لضمان الاستمرارية ، تعزيز العمل الحر ، وزيادة وتنويع و تحسين الانتاج حسب حاجة السوق ، تشجيع استخدام المواد الخام المحلية ، والتركيز على التكنولوجيا الحديثة.

إنجازات النصف الأول من عام 2020:

- تم تأسيس 33 مشروع صغير مدر للدخل (21 الضفة، 12 غزة).
- تم خلق 84 فرصة عمل دائمة و70 فرصة عمل مؤقتة.
- استفاد بشكل مباشر 785 شخص.

قيمة التمويل المصروف حتى منتصف 2020

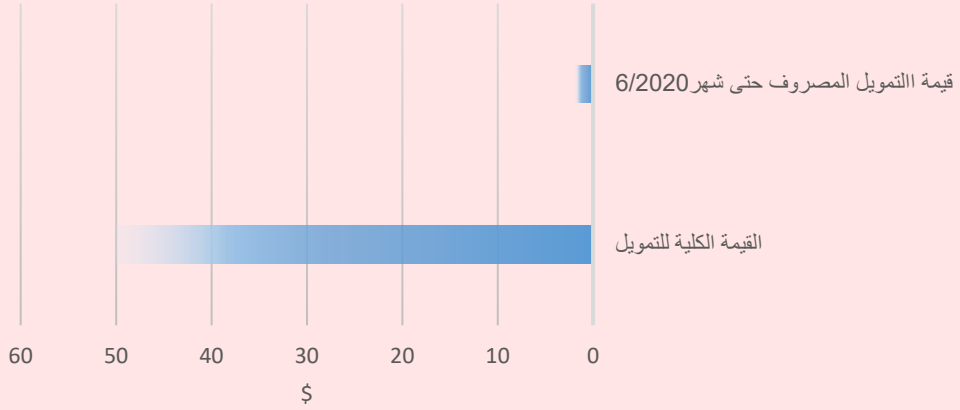

توزيع التمويل حسب القطاعات

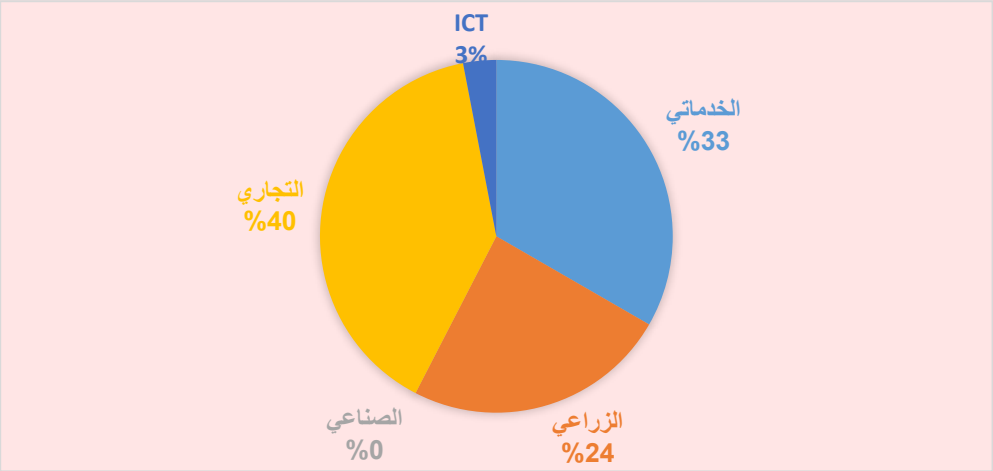

ثانيا: برنامج كسب الخبرات

مشاريع تنفذ تحت البرنامج:

2.1 مشروع الآمال الخضراء لغزة: مشروع التنمية الاجتماعية والبيئية في المناطق السكنية في أبراج الندى وعزبة عبد ربه وأبراج العودة.

سوف ينفذ المشروع تحت اشراف مؤسسة التضامن والتعاون الايطالي (ACS) وبتمويل من المؤسسة الإيطالية للتعاون الانمائي ACIS ويهدف المشروع الى: استصلاح وتطوير مساحة 15 دونم تقع بين 3 مناطق مهمشة في غزة لجعلها منطقة عامة خضراء، ويتكون المشروع من أربع عناصر: البستنة (على نموذج الحدائق الحضرية)، تدريب احترافي مهني، تركيب الألعاب (ملاعب رياضية وفنية)، تجهيز مكان لتقديم المساعدة النفسية /الاجتماعية. بالإضافة لتدريب وتأهيل وبناء قدرات للسكان في المنطقة ومن ثم منحهم 5 منح لإنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل داخل المنتزه. تم تأخير تنفيذ هذا المشروع بسبب جائحة كورونا وذلك بطلب من الممول.

2.2 مشروع الإنعاش الاقتصادي من خلال توفير العمل الكريم في قطاع غزة (التشغيل المؤقت)

مشروع ينفذ تحت اشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بتمويل نرويجي، يهدف المشروع الى تحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي للأسر الفقيرة والمهمشة، من خلال خلق فرص عمل مؤقتة لفترة تتراوح بين 4 الى 6 شهور ويستهدف الفئة العمرية بين 18-55 سنة. بدأ تنفيذ المشروع في شهر أذار 2020 وينتهي في كانون اول2020.

إنجازات النصف الأول من عام 2020:

- تم خلق 295فرصة عمل مؤقتة (253 ذكر و42 انثى)
- استفاد بشكل مباشر 1505 شخص.
- تم تعقيم وتطهير المرافق العامة والشوارع والأسواق ضمن نفوذ البلديات المستهدفة.
- تمت المساهمة في رفع الوعي لدى أفراد المجتمع حول أهمية النظافة واتباع سبل الوقاية السليمة من الوباء.
- تم القيام ببعض حملات التفتيش والصحة والسلامة المهنية.
- تمت المساهمة في تحسين الوضع البيئي من خلال الزراعة والصيانة العامة.
- تم تقديم توعية للمزارعين في أساليب وقاية وحماية المنتجات الزراعية من الأمراض.
- تم تنفيذ بعض الأنشطة المتعلقة بصيانة المرافق العامة.

مستفيدان يقومان بأعمال التعقيم والصيانة-غزة

ثالثا: برنامج الاستجابة للطوارئ والبنية التحتية المجتمعية

3.1 مشروع التمويل من موازنة الصندوق "برنامج خلق فرص عمل للتشغيل المباشر

وهو برنامج تم تأسيسه في الصندوق منذ2016 ويهدف الى تكوين الخبرة وبناء القدرات ضمن تنمية الموارد البشرية وخلق فرص عمل مؤقته للخريجين الجدد بحيث يتم صقل مهاراتهم مما يسهل امكانية دخولهم لسوق العمل وتصبح هذه الفرص دائمة ومن اهدافه ايضا المساهمة في تطوير البنى التحتية للمجتمعات المحلية للوصول الى الفئات المهمشة والمحرومة وبناء قدرات. تتراوح فترة العمل من 3 شهور الى 5 شهور، وبراتب شهري لا يقل عن الحد الأدنى للأجور حسب معايير السلطة الفلسطينية.

إنجازات النصف الأول من عام 2020:

- تم خلق 5 فرص عمل دائمة منها 4 فرص في الضفة الغربية وواحدة في قطاع غزة.

- استفاد بشكل مباشر ما لا يقل 25 شخص من افراد عائلاتهم.

3.2 مشروع خطوات السلام

مشرع ينفذ بالشراكة مع مؤسسة Vento Di Terra الإيطالية وبتمويل من الوكالة الايطالية للتعاون الإنمائي (AICS) ويهدف المشروع الى تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي الشامل والمستدام في المجتمعات الفلسطينية البدوية. من النتائج المهمة المتوقعة للمشروع أن يؤدي الى نشر وتعزيز الممارسات الاقتصادية ضمن أُطر من التضامن الاجتماعي والتكامل الاقتصادي بما يكفل توفير فرص عمل وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، شاملة، وعادلة للشباب والنساء لاسيما في المجتمعات البدوية المهمشة في مناطق "ج".

إنجازات النصف الأول من عام 2020:

- تم تقديم 94 ساعة تدريبية في مواضيع متنوعة وهي، تصميم دراسة جدوى وخطة عمل، كتابة مشاريع وتجنيد أموال التسويق الالكتروني، مهارات إدارة المشاريع، مهارات إدارية، التسعير، وقد شارك فيها 44 متدرب منهم 34 ذكر و10 اناث.

رابعا: برنامج تعزيز أداء الصندوق التنظيمي تجاه رسالته ورؤيته

مشاريع تندرج تحت البرنامج

4.1 مشروع بناء قدرات صندوق التشغيل تحت إطار "مشروع غزة الطارئ للعمل مقابل المال ودعم التشغيل الذاتي عبر الانترنت".

مشروع ممول من البنك الدولي تحت اشراف مركز تطوير المؤسسات المحلية الاهلية بقيمة 100000$، يهدف المشروع بشكل خاص الى تعزيز البناء التنظيمي للصندوق وايضا بناء الانظمة المختلفة وتحسين اداء الدوائر وبالتالي تعزيز دور الصندوق على المستوى المحلي والدولي.

إنجازات النصف الأول من عام 2020:

- يتم تنفيذ مهمة اصدار نظام معلومات إدارة المشاريع (PMIS) الخاص بإدارة مشاريع وبرامج الصندوق حسب نظم إدارة المشاريع العالمية. ويتم ذلك من خلال شركة رائدة ومتخصصة. ومن المتوقع ان يتم البدء بتشغيل البرنامج في بداية تشرين اول 2020.

- استمرار العمل على تطوير البوابة الالكترونية التي تعنى بإظهار احتياجات سوق العمل.
- دعم مجلس التشغيل في غزة والمساعدة في تنفيذ مهامه المختلفة فنيا وإداريا وتعزيز دور ومهام كادر المجلس، وذلك من خلال خلق فرصة عمل مؤقتة بتوظيف شاب لمدة 6 شهور، ذو خبرة يقوم بالمهام المختلفة ويساهم في تعزيز قدرات المجلس في موضوع التشغيل وخلق فرص عمل بدعم فني من كادر الصندوق في نفس الوقت.

الفصل الرابع (قائمة الانشطة /اتفاقيات جديدة /شركاء جدد)

الفصل الرابع: (قائمة الانشطة /اتفاقيات جديدة /شركاء جدد)

قائمة الانشطة التي قام بها الصندوق خلال النصف الأول من العام 2020

قام الصندوق بتنفيذ والمشاركة في العديد من النشاطات خلال النصف الأول من العام 2020، بعض من النشاطات المهمة موضحة في الجدول التالي:

الفعالية	صورة	الفعالية	صورة
صندوق التشغيل يستضيف الفريق الفني لإعداد الخطة الاستراتيجية الوطنية للتشغيل في فلسطين، والذي يضم ممثلين عن صندوق التشغيل والإدارة العامة للتشغيل في وزارة العمل وعدد من مدراء التشغيل في المحافظات.		السيد مهدي حمدان المدير التنفيذي للصندوق الفلسطيني للتشغيل يجتمع مع معالي الدكتورة آمال حمد وزيرة شؤون المرأة. هدف اللقاء الى بحث آليات التعاون والعمل المستقبلي في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة وفق سياسات وأولويات وطنية ضمن برامج يقوم على توجيهها وتنفيذها الصندوق بوصفه المظلة الوطنية للتشغيل	

صندوق التشغيل يعقد اجتماعا مع وفد البنك الدولي، حيث اطلع السيد مهدي حمدان، المدير التنفيذي للصندوق، الوفد على أهم البرامج والمشاريع الحالية التي ينفذها الصندوق في فلسطين، بالإضافة الى البرامج القادمة، كما وتمت مناقشة محاور التعاون المستقبلي المباشر بين الصندوق والبنك.		صندوق التشغيل يستضيف اجتماع اللجنة التوجيهية الخاصة لمشروع "مستقبلنا"، وشارك فيه كل من مؤسسة AVSI ومؤسسة أكاد. وبحثت اللجنة خلال الاجتماع تعزيز اليات التعاون بين الشركاء وتفاصيل المرحلة القادمة من المشروع. وتخلل الاجتماع تكريم لموظفات الصندوق والأخوات الحاضرات من المؤسسات الشريكة بمناسبة عيد المرأة.	
صندوق التشغيل يعقد، في مدينة رام الله، ورشة عمل حول نتائج وتوصيات الدراسة الخاصة بالنظام البيئي للمؤسسات الاجتماعية ذات الطابع الاقتصادي. وتأتي هذه الورشة ضمن مشروع خطوات السلام والذي ينفذه الصندوق الفلسطيني للتشغيل بالتعاون مع الوكالة الايطالية للتعاون الإنمائي ومؤسسة رياح الارض الايطالية وجامعة بافيا الايطالية.		نظم الصندوق الفلسطيني للتشغيل حلقة نقاش خاصة حول "احتياجات القطاع الخاص في قطاع غزة وفرص التشغيل في الأعوام القادمة" بحضور الفريق الوطني المكلف ببلورة الخطة الوطنية للتشغيل وذلك في مقري الصندوق بمدينتي رام الله وغزة عبر تقنية الدائرة التلفزيونية المغلفة "فيديو كونفرنس."	

مجلس إدارة الصندوق يعقد اجتماعه الدوري الأول لهذا العام برئاسة معالي وزير العمل الدكتور نصري أبو جيش، وذلك عبر تقنية الدائرة التلفزيونية المغلقة "فيديو كونفرنس" بين مقري الصندوق في مدينتي رام الله وغزة. هذا وقد عقد المجلس بحضور أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من شقي الوطن، وبحضور المدير التنفيذي للصندوق الأستاذ مهدي حمدان ونائبه المهندس محمد ابو زعيتر.		اجتمع معالي وزير العمل/ رئيس مجلس إدارة الصندوق الدكتور نصري أبو جيش مع معالي محافظ سلطة النقد السيد عزام الشوا بمشاركة السيد مهدي حمدان المدير التنفيذي للصندوق والسيد رامي مهداوي مدير عام التشغيل في وزارة العمل. وبحث الاجتماع آخر المستجدات والإجراءات التي تقوم بها كل من سلطة النقد ووزارة العمل والصندوق الفلسطيني للتشغيل للتخفيف من تداعيات الأزمة على الفئات والأسر المتضررة.	
صندوق التشغيل يعقد، في مدينة غزة، ورشة عمل حول نتائج وتوصيات الدراسة الخاصة بالنظام البيئي للمؤسسات الاجتماعية ذات الطابع الاقتصادي في فلسطين. وأكد المتحاورون أن الدراسة ستسهم في تحسين الوضع الاقتصادي في فلسطين، داعيين إلى ضرورة تعزيز دور المجتمع المدني وجسر الفجوة في العمل في هذا المجال وخصوصاً في قطاع غزة، وزيادة الروابط مع المؤسسات الاجتماعية لتعظيم الأثر مع باقي شرائح المجتمع.		اجتمع رئيس مجلس إدارة الصندوق الدكتور نصري أبو جيش والسيد مهدي حمدان المدير التنفيذي للصندوق والسيد رامي مهداوي مدير عام التشغيل في وزارة العمل مع مدراء عامين عدد من مؤسسات الإقراض. هدف الاجتماع إلى بحث سبل دعم القطاعات التشغيلية التي تضررت من الأزمة الاقتصادية التي تسبب بها انتشار فايروس كوفيد-19.	

شارك صندوق التشغيل، ممثلا بمديره التنفيذي السيد مهدي حمدان، في ورشة العمل حول نتائج وتوصيات الدراسة الخاصة بالنظام البيئي للمؤسسات الاجتماعية ذات الطابع الاقتصادي في فلسطين. والتي نظمها مركز يونس الاجتماعي للأعمال في جامعة بيت لحم. وتأتي هذه الورشة ضمن سلسلة ورش عمل نظمت في الضفة والقطاع، وذلك ضمن مشروع خطوات السلام، والذي ينفذه الصندوق الفلسطيني للتشغيل بالتعاون مع الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي ومؤسسة رياح الأرض الإيطالية وجامعة بافيا الإيطالية.		صندوق التشغيل يوقع مذكرة تفاهم مع الشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن" لإنشاء برنامج اقراض طارئ تأسيسي، بقيمة أربعة ملايين دولار أميركي، لدعم وتمكين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي تضررت بشكل مباشر وغير مباشر من انتشار وباء فيروس كورونا. ووقع الاتفاقية عن صندوق التشغيل رئيس مجلس الإدارة/ وزير العمل معالي الدكتور نصري أبو جيش، وعن مؤسسة فاتن المدير العام السيد أنور الجيوسي، وذلك بحضور المدير التنفيذي لصندوق التشغيل الأستاذ مهدي حمدان ومدير عام التشغيل في وزارة عمل السيد رامي مهداوي.	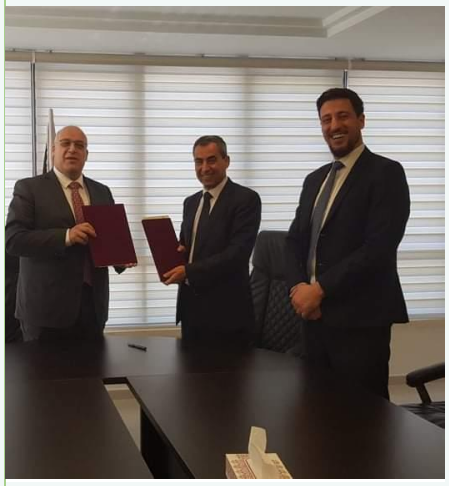
صندوق التشغيل يلتقي مع وفد من منظمة العمل الدولية. وناقش اللقاء الذي جرى في مقر الصندوق، الدراسة التي تقوم منظمة العمل الدولية بإعدادها حول تشخيص سوق العمل وخدمات التشغيل العامة في فلسطين.		معالي وزير العمل/ رئيس مجلس إدارة الصندوق الفلسطيني للتشغيل الدكتور نصري أبو جيش يجتمع مع القنصل العام الإيطالي السيد جوزيبيه فيديله والسيدة كريستينا ناتولي مديرة الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي.AICS وشارك في اللقاء السيد مهدي حمدان المدير التنفيذي للصندوق وعطوفة السيد يوسف الترك رئيس هيئة العمل التعاوني والسيد رامي مهداوي وكيل مساعد وزير العمل، وذلك لمناقشة اخر تطورات وانجازات برنامج ستارت-اب.	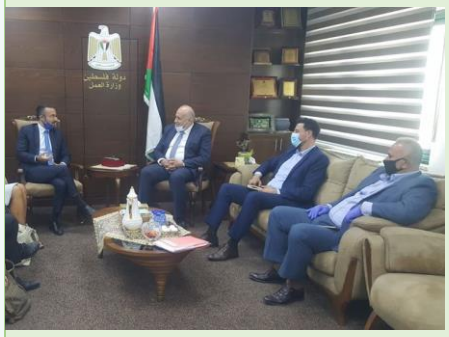

اتفاقيات جديدة

الجدول التالي يبين عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تم توقيعها مع مجموعة من الشركاء منتصف عام 2020:

#	الاتفاقيات /مذكرات تفاهم	الشركاء	التاريخ	الهدف	القيمة المالية	الممول
1	مذكرة تفاهم	معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس	05.01.2020	تعاون وتوريد خدمات	-	-
2	اتفاقية تنفيذ مشروع	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	10.02.2020	العمل مقابل المال	502440 دولار	دولة النرويج
3	اتفاقية تنفيذ مشروع	مؤسسة Zavod NUR	01.05.2020	تزويد مواد تعقيم ونظافة	13870يورو	سلوفينيا
3	اتفاقية تعاون وتنفيذ مشروع	الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن)	13.05.2020	برنامج لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة المتضررة جراء انتشار جائحة كورونا والتدابير المتخذة لاحتواء الوباء،	4مليون دولار (منها1.5مليون دولار مساهمة من الصندوق)	صندوق التشغيل الفلسطيني ومؤسسة فاتن
2	اتفاقية تنفيذ مشروع	مركز معا التنموي	30.06.2020	تشغيل ذاتي (مشاريع ذاتي)	453581 يورو	الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية من خلال GIZ

شركاء جدد

تم تأسيس لشراكات جديدة خلال النصف الأول من عام 2020، منها:

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO).
- مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين لتطوير مصادر المياه والبيئة.
- وزارة شؤون المرأة.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)

الفصل الخامس (خطر الضم وجائحة كورونا)

الفصل الخامس: (خطر الضم وجائحة كورونا)

عام 2020، عام التحديات: خطر الضم وجائحة كورونا

جاء تفشي جائحة كورونا غير متوقعا ومفاجئا على مستوى العالم، وقد تم اتخاذ إجراءات غير مسبوقة لاحتواء انتشار الفيروس، وكانت فلسطين من أولى الدول التي بدأت باتخاذ هذه الإجراءات وخاصة بعد انتشار اول حالة في بداية شهر، وذلك من اجل المسارعة في القضاء عليه ولكن لضعف المصادر المتاحة لدى السلطة الفلسطينية و أيضا إجراءات الاحتلال القمعية المستمرة كانت مؤثرا سلبيا ومعيقا إضافيا، وخصوصا التأثير السلبي على تراجع سوق العمل بشكل مباشر وعلى استمرارية المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة، و المتوسطة و أيضا الضرر الكبير على العمال في الوطن و في الداخل المحتل.

بلغ عدد العاملين في فلسطين واحد مليون وعشرة الاف عامل، 13% منهم يعملون في الداخل المحتل وفي المستوطنات الإسرائيلية، وبلغ عدد المنشآت (حسب إحصاءات سنة 2017) 146866 منشأة (80.6 % متناهية الصغر وصغيرة و10% متوسطة، و1.4% كبيرة)، ساهمت في تشغيل 444086 عامل، وقد بلغ عدد العاملات من النساء 109 الاف، بالإضافة الى حوالي ألف امرأة تعمل في الداخل المحتل وفي المستوطنات.

بسبب انتشار الجائحة أصدرت الحكومة قرارا بضرورة عودة جميع المال من الداخل المحتل، واغلاق المطاعم والفنادق والمقاهي بشكل تام، واغلاق المحال التجارية، اغلاق المصانع، واغلاق رياض الأطفال والمدارس والجامعات، والمعاهد، أدى ذلك كله الى تراجع في عدد العاملين، والحركة التجارية داخليا وخارجيا، وتراجع في قدرة المنشآت الصغيرة على تغطية الرواتب بسبب تراجع الانتاج والأرباح. تراجع الناتج المحلي بنسبة 14%، وقدرت خسائر الاقتصاد ب 2.5 مليار دولار في النصف الأول من السنة.

ونتيجة لانتشار الجائحة فقط ارتفعت معدل البطالة بشكل ملحوظ، و زادت نسبة العاطلين عن العمل، وتضررت مختلف القطاعات، وخصوصا المنشآت والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حيث أغلقت العديد منها، وتم تسريح الاف الموظفين من وظائفهم من هذه منشاة وذلك بسبب عدم قدرتها على تغطية المصاريف التشغيلية والرواتب بسبب توقف عجلة الإنتاج وضعف التسويق بسبب القيود المفروضة بسبب الجائحة، وأيضا عدم قدرة الحكومة على صرف رواتب القطاع العام، بسبب التراجع الحاد في التحصيل الضريبي سواء الضرائب المحلية او تحصيل أموال المقاصة من الجانب الإسرائيلي الذي ارتبط حجزها بالرفض الحكومي والشعبي لخطة الضم الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية وخصوصا غور الأردن.

ولمواجهة هذا التحدي فقد شارك الصندوق الفلسطيني للتشغيل وبالتعاون مع وزارة العمل، بوضع خطة طوارئ خاصة من خلال وضع اليات واستراتيجيات للمساهمة في التخفيف من حدة الآثار السلبية المترتبة عن استمرار الجائحة وأثرها على اغلاق العديد من المشاريع الصغيرة، وأيضا التخفيف من حدة البطالة على قطاع العمال، حيث تم البدء بتصميم وتنفيذ العديد من المشاريع ذات العلاقة منها:

- مشروع "العمل مقابل المال" بقيمة نصف مليون دولار والممول من حكومة النرويج تحت اشراف UNDP، والذي ساهم في خلق فرص عمل مؤقتة لما يقارب 295 شاب وشابة في قطاع غزة والذين تضرروا الجائحة.
- البدء بتنفيذ مشروع "تحسين الامن الغذائي للأسر الهشة والمتضررة من كوفيد-19 في قطاع غزة بموازنة 453الف يورو وهو يهدف الى تشغيل ذاتي لخلق فرص عمل متعددة من خلال دعم تدخلات في قطاع الزراعة من خلال انشاء ما لا يقل عن 200حديقة منزلية، تساهم في ادرار الدخل من ناحية وفي تحسين مستوى الامن الغذائي لدى العائلات المتضررة، وأيضا تقديم تدريب فني ل 30 خريج لهم علاقة بالتخصصات الزراعية، وتأمين فرص عمل ل 15منهم على الأقل في سوق العمل بشكل مؤقت او دائم.
- أيضا قام الصندوق بتأسيس خط ائتمان بمحفظة مالية تقدر ب 4 مليون دولار بالتعاون مع مؤسسة فاتن للإقراض (بمساهمة 1.5 مليون دولار من الصندوق) حيث يساهم في تقديم الدعم المالي والفني للمشاريع والمنشئات الصغيرة المتضررة ضمن تسهيلات منافسة ومميزة لضمان استمراريتها من جديد وتعود لفتح فرص عمل للعديد من المتعطلين عن العمل بسبب الجائحة.
- عمل الصندوق على المشاركة في تصميم برنامج مهم وهو" الاستجابة الطارئة للحماية الاجتماعية لمواجهة فيروس كوفيد-19" بالتعاون مع ووزارة العمل ووزرة المالية ووزارة الشؤون الاجتماعية. سوف يتم تمويل البرنامج من البنك الدولي بقيمة كلية قد تصل الى 30مليون دولار، سوف يخصص منها حوالي 10 مليون دولار لتنفيذ مشروع المال مقابل العمل وهو موجه للعمال الشباب ذكورا واناثا وخصوصا المتضررين من جائحة كورونا، ومن المتوقع ان يستهدف هذا المشروع ما يزيد عن 3100 عامل متعطل، ويهدف لتعزيز الخدمات الاجتماعية والصحية وينفذ عبر مؤسسات غير حكومية لها خبرة في مجال التشغيل، ويديره ويشرف على تنفيذه صندوق التشغيل الفلسطيني بالتعاون مع وزارة العمل.

على الرغم من أن غور الأردن لا يشكل سوى حوالي 2.5 ٪ من إجمالي المناطق الزراعية في الضفة الغربية، الا أن مزارعي الغور يساهمون بشكل كبير في السلة الغذائية الفلسطينية من الخضار، ان المزارعين وسكان الغور يواجهون عنفاً قمعياً شديداً من القوات العسكرية الإسرائيلية والمستوطنين التي أثرت سلبا على الإنتاج الزراعي من حيث الكمية والجودة وتزيد من مشكلة التسويق الداخلي و التواصل الاجتماعي ايضا، حيث زادت المخاطر التي يتعرضون لها على وجه الخصوص بعد قرار رئيس الحكومة الإسرائيلية بمصادرة أراضي

الغور ونيته السيطرة على جميع منطقة غور الأردن لأهداف استيطانية ومن سرقة الموارد المتنوعة وخصوصا المياه و استغلال الاراضي الزراعية. يقوم الصندوق بتوجيه مشاريعه لتقديم الدعم لهذه المنطقة وخصوصا المزارعين ومن هذه المشاريع مشروع مستقبلنا ومشروع صمود ومشاريع أخرى.

يمضي صندوق التشغيل قدما في بناء سياسة التشغيل في فلسطين وتطوير الاسس لتنفيذها وذلك للمساهمة بشكل جماعي في القضاء على البطالة وتحسين سبل العيش المستدام وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للصندوق والمرتبطة بشكل مباشر في تحقيق اهداف التنمية المستدامة وخصوا رقم 1: القضاء على الفقر ورقم 5: المساواة بين الجنسين ورقم 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد.

الفصل السادس (المعيقات / الدروس المستفادة / التوصيات)

الفصل السادس: (المعيقات / الدروس المستفادة / التوصيات)

1. المعيقات

- انتشار جائحة كورونا أثر سلبا على تنفيذ المشاريع الجديدة وأخرها وأثرعلى اعمال جودة ووقت التوريد للخدمات و المواد، وأدت ايضا الى تراجع الإنتاجية في بعض المشاريع، بسبب الحجر الذي تم فرضة، حيث تم تسريح الكثير من العمال و اغلاق العديد من المشاريع، وأيضا تأثرت قدرة المقترضين أصحاب المشاريع من القدرة على سداد الدفعات المستحقة في موعدها. وعلى مستوى برنامج التدريب المخطط فقد تم تأجيله، وقد تم اعتماد الية التدريب الالكتروني بدل التدريب الوجاهي وهي المرة الأولى الذي يتم فيها التدريب بهذه الطريقة الامر الذي قد يكون أثر على مخرجات التدريب المتوقعة حسب ما هو مخطط.
- صعوبة المتابعة الميدانية للمشاريع وخصوصا في مدينة القدس بسبب الحاجة لتصاريح دخول مما اضطر بعض المؤسسات المستفيدة من القيام بأمور التنفيذ من مقراتها، الذي أثر سلبا على مخرجات المشاريع التي تم التخطيط لها
- التكاليف التأسيسية العالية لبعض المشاريع، وضريبة (أرنونا)المفروضة من قبل الاحتلال على مشاريع منطقة القدس يضعف جدوى المشاريع ويقلل نسبة الأرباح المتوقعة بالمقارنة مع مدخلات المشاريع، اخذين بعين الاعتبار المضايقات الإسرائيلية على أصحاب المشاريع الصغيرة بغرض الضغط عليهم للخروج من مدينة القدس.
- ضعف التعاون من قبل بعض الشركاء وخصوصا فيما يتعلق بتزويد الصندوق بالبيانات والمعلومات المتعلقة بالمستفيدين ومشاريعهم او ترتيب الزيارات الميدانية مما يصعب المهمة في تحليل المعلومات وكتابة التقارير.
- ضعف الكادر لدى بعض الشركاء (مجالس التشغيل)، وضعف الخبرة في مجال التنفيذ والمتابعة، أثر سلبا في عملية الإنجاز حسب المخطط، وأدى الى تأخير عملية التنفيذ بشكل عام.
- عدم توفر نماذج موحدة لجمع المعلومات من الميدان، او نماذج متعلقة بمتابعة وتنفيذ اعمال التدريب او نماذج تقديم طلبات الاستفادة من المشاريع.
- تذبذب سعر العملة، حيث انخفض سعر اليورو والدولار بشكل كبير بسبب انتشار الجائحة، مما أثر سلبا على القيمة الكلية للمشروع، الذي أثر بدوره على مخرجات المشاريع بشكل عام.
- عدم وجود دور للصندوق في عملية وضع المعايير او الاختيار للمستفيدين من بعض المشاريع (التشغيل المؤقت) أدى الى خلل في الاختيار فمثلا اعتماد معيار الفئات العمرية عزز وجود فئات غير شابة ضمن القوائم. وفي مشاريع أخرى رفع السن القانوني للمقترضين، الذي يحرم الكثير من المتقدمين المناسبين من الاستفادة.

- تعقيد الإجراءات الإدارية والتشديد في الحصول على الضمانات المطلوبة وارتفاع نسبة الفائدة (التمويل بالمرابحة) من قبل بعض مؤسسات التمويل الشريكة، الذي أدى الى عزوف الكثير من المهتمين من التقدم بطلبات، الامر الذي اخر عملية الصرف بسبب عدم وجود عدد طلبات كافي تتناسب مع المتطلبات.
- سياسة تخفيض قيمة المبالغ الممنوحة وخذف التكاليف التشغيلية من قبل مؤسسات الإقراض للمتقدمين بطلبات مما يضطر المقترضين للبحث عن مصادر إضافية الامر الذي يؤدي الى تعثرهم في عملية السداد لاحقا بسبب تراكم الالتزامات المالية.

2. الدروس المستفادة

- من الضروري ان يتم باستمرار تقديم مشاريع لكافة الشباب والعاطلين عن العمل في منطقة القدس لتعزيز صمودهم ولخلق روح العمل وتشجيع الاقتصاد في منطقة احياء القدس. والعمل على تسهيل إجراءات العمل مع المؤسسات المقدسية.
- الظروف الصحية الطارئة المتعلقة بانتشار فيروس كورونا جعلت الجميع يشعر بالتحدي والعمل على الاستمرارية والنجاح بكل الطاقات، ونحن بحاجة الى وضع استراتيجية لتمكين المشاريع الضعيفة وتعزيز انتاجيتها وقدرتها على خلق فرص عمل متعددة.
- لم يكن التعاون من قبل الشركاء كما يجب، ان تعزيز التعاون مع الشركاء وتصميم نماذج خاصة وموحدة للتقارير او لجمع المعلومات واعتماد مؤشرات موحدة مرتبطة بالخطة الاستراتيجية.
- الزيارات والمتابعة الميدانية مهمة وأساسية لكافة المشاريع والتركيز على جمع بيانات تفصيلية من الميدان حول الفئات المستهدفة واهم انجازاتهم وقصص النجاح الذي حققوها.
- المستفيدين وأصحاب المشاريع الإنتاجية يعانوا من ضعف التسويق، يجب تشبيك المستفيدين مع السوق المحلي وتدريبهم لتطوير منتجهم وعلى اليات التسويق من اجل تحقيق دخل اضافي وهذا بدوره يحقق رسالة مجتمعية نبيلة. وايضا عمل منصة اعلامية لهم، من خلال تنفيذ حملات اعلانية أنواع منتجاتهم وجودتها وقصص نجاحهم.
- التوجه العام للشباب هو الحصول على قروض حسنة، حيث عزفوا عن التقديم للقروض تحت بند الفائدة الربوية، عليه من المفضل توجيه التمويل ضمن سياسة القروض بالمرابحة.
- التعامل مع التكنلوجيا واستخدامها لم يكن فعال، ان توظيف التكنولوجيا في متابعة المشاريع ومراقبة عمليات الاستهداف يعزز جودة المخرجات.
- المستفيدون بحاجة للتدريب المتقدم على الأدوات المطلوبة للمحافظة على استمرارية مشاريعهم وتطويرها.
- لم يحظى ذوي الاحتياجات الخاصة بالفرصة المناسبة، فيجب عمل معرض لمنتجات مشاريعهم، وتعزيز العمل معهم ودعهم من خلال فتح قنوات للتسويق، وطرح آليات لتطوير مشاريعهم تعتبر من الأولويات.

3. التوصيات

- اعداد نماذج خاصة لمتابعة المشاريع في الميدان ولتقرير الإنجاز تقدمه المؤسسات الشريكة بشكل دوري، وغيرها من النماذج ذات العلاقة.
- وضع معايير وأسس لتقديم قيمة القرض المطلوبة كاملة غير منقوصة وحسب خطة العمل وتشمل المصاريف التشغيلية وإعطاء المقترضين فترة سماح مناسبة لا تقل عن 3 شهور او زيادتها حسب الحالة، مع متابعة تقديم الدعم للمشاريع (تدخلات داعمة للمشاريع المتعثرة) وخلق استراتيجيات تسويقية جديدة في ظل الظروف الحالي.
- التركيز على دعم ذوي الاحتياجات الخاصة بصورة أوسع من خلال تقديم تمويل لمشاريع تناسبهم وتقديم برامج التوعية والتدريب المرتبط بتطوير المشاريع والعمل على تخفيف إجراءات ومتطلبات القروض قدر الإمكان لهذه الفئة من المستفيدين.
- تعزيز الشراكة والتشبيك مع حاضنات الاعمال والجامعات وتجهيز قوائم للرياديين وجمع المعلومات عنهم والمشاركة بها مع ذوي العلاقة والاختصاص من اجل خلق فرص مناسبة لهم.
- التركيز على تقديم التدريب المتنوع في المضايع المختلفة ذات العلاقة بتطوير الاعمال وتقديم التوجيهات فيما يتعلق بأهمية التدريب عن بعد (التدريب الإلكتروني) وكيفه الاستفادة منه قدر الإمكان في ظل المشهد الكوروني.
- البحث عن اليات واستراتيجيات وفرص لتقديم التعويضات المناسبة للمستفيدين (سد الفجوة) في ظل التذبذب وانخفاض في سعر عملة الدولار واليورو مقابل الشيكل، بحيث يتم تحقيق المخرجات من أي مشروع حسب المخطط.
- تسهيل الحصول على التمويل من المستفيدين وذلك بتخفيف الإجراءات الإدارية ووضع التسهيلات، والتخفيف في حجم الضمانات المطلوبة وتقليل في نسبة الفائدة (خاصة في برنامج التمويل بالمرابحة) من قبل بعض مؤسسات التمويل الشريكة.
- وضع سياسة للوصول للسقف الائتماني للمحفظة ومنح قيمة المبالغ المطلوبة وتغطية التكاليف التشغيلية وبالتالي مساعدة المقترضين على عدم الاستدانة من مصادر أخرى، وتخفيف خطر دخولهم في مرحلة التعثر لكثرة الالتزامات الخارجية.
- زيادة فرص تقديم القروض لمؤسسات الإقراض، والتي بدورها ستواكب الطلب المرتفع للإقراض الصغير من المستفيدين، وبالتالي زيادة عجلة الاقتصاد وخلق فرص العمل. ومحاولة منح مؤسسات الإقراض قروض بنسب فوائد مخفضة (تكرار تجربة مشروع صمود)، وذلك مما له أثر على تخفيف نسبة الفائدة الممنوحة للمستفيدين وتشجيعهم على بدء مشاريعهم الصغيرة والاستقلالية في توفير الدخل بدون الاعتماد على المعونات وخاصة للعائلات الفقيرة والمهمشة.
- رفع سقف المحفظة المالية، وذلك لتغطية أكبر قدر ممكن من القطاعات والمنشئات الصغيرة التي قد تضررت بشكل كبير بسبب انتشار جائحة كورونا (كوفيد-19)

الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال

The Palestinian Fund for Employment & Social Protection for Workers